الأمم المتحدة
A/C.2/79/L.2
الجمعية العامة
Distr.: Limited
14 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 17 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

أوغندا*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 192/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 217/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 208/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 223/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 207/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 208/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 198/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 156/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 231/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرارها 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، وتدعمُها وتكملُها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن العالميين،

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

(1) القرار 1/70.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليه 2015،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وترمي إلى إحداث التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس[2] ودخوله حيز النفاذ في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تشير إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[4]، وإلى هدفه المتمثل في منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والتقليل من مخاطر الكوارث القائمة والالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا بتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة وتمويل مخاطر الكوارث، في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبكفالة تمكن البلدان من الاستفادة من المساعدة الدولية عند الحاجة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الناس فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة،

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(4) القرار 283/69، المرفق الثاني.

وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع القلق الآفاق الاجتماعية الاقتصادية العالمية المتسمة بالهشاشة وبانعدام اليقين إلى حد بعيد، واستمرار الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية والنزاعات، والأزمات المتعددة الراهنة التي تزيد من حدة الضغط على الأغذية والطاقة والتمويل، مما يؤثر على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك الحاجة إلى الإتيان بحلول بِنيوية لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتغلب على التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها التي فاقمتها الجائحة وعلى الأزمات المتعددة الراهنة، وإذ تلاحظ أن العديد من البلدان النامية تواجه تزايدا كبيرا في تكاليف الاقتراض من أجل تمويل التدابير التي تتخذها في مواجهة الجائحة، مما يسهم في نشوء فجوة مالية هائلة تزيد من تقويض مساعي تحقيق تعافٍ مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود، بالاقتران مع تعزيز التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد الدعوة إلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع قياسات شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز مقياس نصيب الفرد من الدخل، بالاستناد إلى المبادرات الراهنة حسب الاقتضاء، وإذ تلاحظ أن تلك القياسات ينبغي أن تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وبالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بهدف العمل من أجل إيجاد نهج أشمل إزاء التعاون الدولي،

وإذ ترحب بالعمل الذي قام به الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماعات التحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومنها مثلا معتكف مجموعة أصدقاء مونتيري،

وإذ تحيط علما أيضا بعقد المعتكف الثامن لمجموعة أصدقاء مونتيري من أجل تبادل الآراء بشكل غير رسمي بشأن قضايا تمويل التنمية،

وإذ ترحب بعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2024،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى[5] التي تقرَّر فيها أن يُعقد المنتدى العاشر المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 28 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2025، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأن المنتدى العاشر المعني بمتابعة تمويل التنمية لن تنبثق عنه، استثناء واعتبارا لأن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية سيعقد في عام 2025، استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 في إطار الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة، حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية، وإذ ترحب بالإبلاغ الجاري عن بيانات جديدة في إطار هذا المؤشر، وبمواصلة المناقشات بشأن تحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية والمقياس الجديد المتمثل في "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة"، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينتقص من الالتزامات المقطوعة بالفعل،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 206/2017 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016،

وإذ تتطلع إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين في 12 و 13 آذار/مارس 2025،

وإذ تحيط علما مع التقدير بعقد الاجتماع السنوي الخامس للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبالعمل الجاري المنصب على نواتجه المتوخاة الرئيسية، وإذ تتطلع إلى مواصلة الجهود التي يبذلها التحالف لدعم توجيه التمويل والاستثمار نحو أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019[6]،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن ترى أهداف وغايات التنمية المستدامة وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أشد تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

وإذ ترحب بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

وإذ ترحب أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمعالجة الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة، علما أنها ستعمل على الدفع قدما باقتراح الأمين

---

(5) انظر E/FFDF/2024/3.

(6) القرار 291/73، المرفق.

العام في الوقت المناسب من خلال مناقشات تجرى في الأمم المتحدة وفي المنتديات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لمعالجة مسألة تكلفة الديون العالية واشتداد مخاطر المديونية الحرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، والتوسع بقدر كبير جدا في تمويل التنمية الطويل الأجل والميسور التكلفة، وتوسيع نطاق التمويل الطارئ للبلدان المحتاجة،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[7]، وتلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[8] وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب عدة اتجاهات ناشئة أسهمت في الفجوة المالية وتحمل في طياتها مخاطر زيادة تفاقم تلك الفجوة، وتقر في الوقت نفسه بأن تحديات اللحظة الراهنة تستحق اهتمام وتركيز واضعي السياسات على أعلى مستوى، وتعرب عن القلق لأن تعبئة التمويل الكافي من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تزال تشكل تحديا كبيرا أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - ***تؤكد*** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، بما يشمل إعادة التأكيد والبناء على إنجازات إعلان الدوحة[9] وتوافق آراء مونتيري[10]؛

3 - ***ترحب*** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)[11]، الذي عقد في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وتحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

4 - ***تحيط علما*** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2024[12]، وتلاحظ مع القلق أن احتمالات تحقيق التنمية المستدامة في العالم لا تزال متباينة، وأن الفجوة المالية ستصبح، إذا تركت دون معالجة، فجوة دائمة في التنمية المستدامة؛

5 - ***ترحب*** بتخصيص حقوق سحب خاصة تعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتوصي باستكشاف المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي يمكن أن تلبي احتياجات البلدان النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتدعو إلى التعجيل بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة طوعا صوب أشد البلدان احتياجا، من خلال قنوات منها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في ظل احترام الأطر القانونية ذات الصلة وصون طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية، مع استكشاف السبل من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل على نحو يحقق الفائدة لأشد البلدان احتياجا؛

---

(7) A/79/285.

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) القرار 239/63، المرفق.

(10) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(11) القرار 1/78، المرفق.

(12) *Financing for Sustainable Development Report 2024* (United Nations publication, 2024).

6 - ***تلاحظ مع التقدير*** تفعيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان المؤهلة للاستفادة منه في التصدي للتحديات الهيكلية التي تشكل مخاطر أطول أجلا على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحيط علما بالاستعراض المرحلي للصندوق الاستئماني، وتتطلع إلى الاستعراض المقرر أن يجرى على نحو أكثر شمولا في عام 2026، وتلاحظ أن ضمان القدرة على تحمل الدين وتأمين السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود وبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

7 - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحث على تنفيذ تلك الاستنتاجات والتوصيات على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في منتدى عام 2025؛

8 - ***تلاحظ*** في هذا الصدد الاستمرار في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة دعما لاستراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، بما فيها استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، بهدف الحشد الفعال لطائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة عام 2030 والاستفادة من كامل الإمكانات التي تتيحها كافة وسائل التنفيذ؛

9 - ***تحيط علما*** بالموجز الذي قدمته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024[(13)]؛

10 - ***تشدد*** على أن التخطيط المناسب والجيد التوقيت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2025 أمر بالغ الأهمية لعمل المنتدى الجوهري؛

11 - ***تدعو رئيس*** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يأخذ في الاعتبار الموجز الذي قدمته رئيسة المجلس عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024 في إطار التحضير لمنتدى عام 2025؛

12 - ***تحيط*** *علما* بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند لصندوق التبرعات الاستئماني، وتلك التي قدمتها النرويج لمشروع متعدد الجهات المانحة يهدف إلى دعم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين والأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات، وكذلك بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لمساعدة الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى الإسهام بقدر أكبر في الصندوق الاستئماني من أجل مواصلة دعم مشاركة البلدان النامية؛

13 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام 2020 افتراضيا في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في

(13) A/79/92-E/2024/65.

البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

14 - ***تشير أيضا*** إلى ما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وترحب بإنشاء المنصة الإلكترونية 2030 Connect باعتبارها جزءا من الآلية؛

15 - ***تشير كذلك*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

16 - ***تبرز*** الحاجة إلى توفير سبل وصول الجميع إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة بحلول عام 2030 كخطوة أساسية نحو تهيئة اقتصاد رقمي شامل للجميع ومستدام قادر على تمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة من أجل تقليص الفجوات الرقمية، والحاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيا المالية من أجل دعم الشمول المالي؛

17 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى السنوي التاسع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي 9 و 10 أيار/مايو 2024، والذي كان موجز مداولاته الذي أعده الرئيستان المشاركتان[14] جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الفجوة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

18 - ***تشير أيضا*** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية الخاصة والتمويل الخاص على الصعيدين المحلي والدولي؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل البنيوية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

19 - ***تكرر تأكيد*** أن الدول لن تستطيع بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة عام 2030 دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون وسائل تنفيذ طموحة بنفس القدر، وتؤكد مجددا الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

20 - ***تحث*** البلدان المتقدمة النمو على زيادة حجم التزامات كل منها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي أخذتها العديد من البلدان المتقدمة النمو على عاتقها بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية

(14) E/HLPF/2024/7.

المقدمة إلى الدول النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لأقل البلدان نموا؛

21 - ***تشجع*** على تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض، وتحثها في هذا الصدد على الاستفادة بأكثر السبل كفاءة من ميزانياتها العمومية من أجل تحقيق أمثل أداء في الإقراض، مع الحفاظ على تصنيفاتها الائتمانية العالية والقدرة على تحمّل أعبائها المالية ومركزها بوصفها دائنا مفضلا، وتحيط علما بالاستعراض المستقل لأطر الكفاية الرأسمالية للمصارف ولجهودها الجارية لتحقيق أمثل أداء في ميزانياتها العمومية الذي كلفت مجموعة العشرين بإجرائه؛

22 - ***تلاحظ*** التوصيات السياساتية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتلاحظ أن التوصيات السياساتية المتفق عليها هي بمثابة مدخلات في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

23 - ***تلاحظ أيضا*** أنه من أجل النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود، ووضع العالم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من توجيه الجهود المحلية والإجراءات المتعددة الأطراف على السواء، وكذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل القطاع الخاص، نحو دعم التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وغيرهما من الالتزامات المتفق عليها لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وتشدد على ضرورة النهوض بالبنى التحتية التي تتوفر فيها شروط الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى تحقيق أكبر فوائد ممكنة على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات لضمان تعاف شامل للجميع ومستدام وقادر على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلّم بالدور المهم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات في القدرات والاحتياجات من التمويل لتنمية مشاريع البنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، والعمل في هذا الإطار من خلال المبادرات القائمة؛

24 - ***تدعو*** إلى المضي قدما في وضع خطة استجابة محددة وشاملة مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة ككل، مع الإحاطة علما بالمسح الذي أجراه الأمين العام وبالتوصيات التي قدمها، بهدف معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتزويد البلدان المتوسطة الدخل بدعم منسق وشامل للجميع بناء على التحديات التي تواجه كلا منها وحسب احتياجاتها المتنوعة؛

25 - ***تشدد*** على الحاجة إلى التعجيل بوضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه من أجل اتباع نهج أكثر شمولا إزاء

التعاون الدولي، بما في ذلك النظر في سبل الإرشاد في الحصول على التمويل الإنمائي والتعاون التقني، وفي هذا الصدد:

(أ) تتطلع إلى إنشاء الأمين العام لفريق خبراء مستقل رفيع المستوى يضع توصيات بشأن عدد محدود من مؤشرات التنمية المستدامة المملوكة للبلدان والقابلة للتطبيق عالميا تكون مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة، مع مراعاة عمل اللجنة الإحصائية، استنادا إلى إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030، وإلى تقديم نتائج عمله خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة؛

(ب) تتطلع أيضا إلى بدء عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة على إثرا إنجاز فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى لعمله بالتشاور مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها اللجنة الإحصائية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية، بما يتماشى مع ولايات كل منها، بشأن مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى المنشأ من قبل الأمين العام؛

(ج) تهيب بالمجتمع الدولي أن يزيد من توفير الموارد لبناء القدرات في مجال الإحصاءات وجمع البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة، لدعم البلدان النامية في جهودها وسد الثغرات في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تسلم بأهمية وضع مقاييس محكمة وسليمة من الناحية التقنية للتقدم المحرز، مع التسليم أيضا بقيمة النهج القائمة على الأدلة في تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الراهن صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

26 - ***ترحب*** بالعمل الذي قام به الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، غاستون براون، ورئيسة الوزراء السابقة للنرويج، إيرنا سولبيرغ، وباتخاذ الجمعية العامة القرار 322/78 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024 الذي تقرر فيه المضي قدما بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

27 - ***تتطلع*** إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في إسبانيا في عام 2025 للقيام، في جملة أمور، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا، وتحديد العقبات والقيود المصادفة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في هذه الوثائق، وتحديد التدابير والمبادرات الكفيلة بالتغلب على هذه القيود، ومعالجة المسائل الجديدة والناشئة، بما في ذلك معالجتها في سياق الحاجة الملحة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولدعم إصلاح الهيكل المالي الدولي؛

28 - ***ترحب*** بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في أديس أبابا في عام 2024 باعتبارها جزءا من العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وتتطلع إلى عقد الدورات المقبلة للجنة؛

29 - ***تدعو*** مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية إلى عقد اجتماعات أخرى للجنة بشكل غير رسمي في نيويورك، حسب الحاجة ومع توخي أكثر السبل كفاءة وفعالية، من أجل اختتام المناقشات بشأن الطرائق وصياغة مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

30 - ***تكرر مناشدتها*** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة أن تنظر في التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني لدعم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر تنفيذ عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشمولا للاضطلاع بمهمة متابعة تمويل التنمية؛

31 - ***تنوه*** بعمل مكتب تمويل التنمية المستدامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا للولاية المسندة إليه، بالتعاون مع خبراء في مجال تمويل التنمية من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف؛

32 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المقبلة في إطار متابعة تمويل التنمية؛

33 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".